التطور الصناعي في الكويت

د. عبد الإله أبو عياش ★

مقدمة : ـ

على الرغم من ان الكويت بلد صحراوي الا ان التوجه الحرفي الرئيس للسكان لم يكن نحو حياة البداوة بما فيها من رعي وحل وترحال ، وانما كان النشاط الاقتصادي الذي طبع حياة الناس متوجها نحو البحر . وعلى الرغم من الامكانات البسيطة والموارد المحدودة قبل استغلال النفط فقد حذق سكان الكويت عدة حرف وخاصة صيد اللؤلؤ والاسماك وحرفة الزراعة بشكل محدود ، والتجارة والصناعة البسيطة وبخاصة صناعة المراكب . فالمهارة الصناعية اذن على بساطتها لم تكن مفقودة لدى سكان الكويت ، ولكن الذي كان مفقودا هو الامكانات والموارد التي لم تحدد فقط حجم ومستوى الصناعات وانما ايضا بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى كالتجارة والزراعة .

كذلك فان الحياة القبلية التي طبعت الحياة الاجتماعية في الكويت لم تكن الا جزءا من تقاليد وعادات السكان فيها . والحقيقة ان الاتجاه العام للسكان لم يكن بدويا وانما كان حضريا كما وصفه تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير(١) . فالنشاط التجاري الذي امتد الى الهند وشرقي افريقيا وبناء المراكب هما بدون شك ليسا نشاطا بدويا . اما الصناعة فلها مقومات لا بد من توافرها او توافر البعض منها لتصبح قادرة على الانتاج والتوزيع . فهناك المواد الخام التي لا بد من توفرها بكميات كافية تستطيع الصناعة الاعتماد عليها لعدد معقول من السنوات . ولا بد لتشغيل المصانع من مصادر للطاقة سواء كانت نفطية او مائية او فحم حجرية او غيرها . والصناعة تحتاج الى استثمارات ، والاستثمارات لا تتوافر بمعزل عن رؤوس الاموال . كذلك لا بد من توافر الايدي العاملة المدربة والمهارات القادرة على استيعاب التطور التكنولوجي،وكذلك الايدي العاملة المدربة وغير المدربة لتقوم بخدمة الصناعة . ومن الضروري ايضا ان يكون للانتاج الصناعي سوق لتصريف انتاجه ، ولا بد ان تكون لهذا السوق قوة شرائية قادرة

★ مدرس بقسم الجغرافيا في جامعة الكويت ، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ولاية نيويورك في بفالو سنة ١٩٧٤ . درس في جامعة بفالو وجامعة بنغازي قبل الالتحاق بجامعة الكويت .

على خلق الطلب الضروري لاستمرار الصناعة في الانتاج .

ويمكن القول بكل بساطة انه قبل ظهور النفط كانت هذه المقومات معدومة تقريبا ، وان التحول الذي اتى به اكتشاف النفط قد ادى الى توفر بعض هذه المقومات وخاصة المادة الخام والطاقة ، وراس المال من النفط ومبيعاته . كذلك ادى ارتفاع الدخل السنوي المتزايد الى جذب آلاف من الايدي العاملة المدربة . وقد ادى التزايد السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الى توسيع حجم السوق الاستهلاكي . وقد ادى تحسن اوضاع العاملين والموظفين وتزايد معدلات الدخول الى تصاعد القوة الشرائية وبالتالي الطلب على المنتجات الصناعية .

وسط هذه الظروف التي اوجدها اكتشاف النفط واستغلاله بدأت تتوافر عوامل خلق قاعدة صناعية في الكويت . ولقد كان الدافع الرئيسي لانشاء الصناعات المختلفة رغبة الدولة في تنويع مصادر الدخل القومي لكي لا تبقى معتمدة على مورد النفط .

نظرة على التصنيع : ـ

يتفق الاقتصاديون على انه لا بد من استثمار ما بين ١٢٪ ـ ١٥٪ من الدخل القومي في مجالات التصنيع والخدمات اذا ما اريد تنويع وتنشيط الفعاليات الاقتصادية في الدول النامية (٢) . ان هذه النسبة تقوم على اساس توقعات العائدات الناتجة من هذه الاستثمارات والتي لا بد وان تفوق نسبة التزايد السكاني . ان القدرة على المحافظة على هذ ةالنسبة من الاستثمارات السنوية سيساعد الاقتصاد الوطني على الاتجاه نحو مرحلة الانطلاق (Take-off Stage) . وربما بدا هذا القول مبسطا الى درجة كبيرة ، اذ ان الاستثمار ووجود راس المال لا يؤديان الى التطوير بشكل آلي ، لان ذلك يعتمد على عوامل اخرى كالخصائص السكانية ، وقدرات السكان ورغباتهم في التعليم واستخدام افضل وسائل الانتاج ، وتخطي الحواجز والعوائق الادارية ورتابتها التي تعرقل عملية اتخاذ القرار (Decision making) وتوفر المحفز الصناعي لدى هذه الجماعات .

ان من اصعب المشكلات التي تواجه التصنيع في الدول النامية هي نقص الايدي العاملة المدربة . وهذه المشكلة تؤثر في نوعية وحجم الصناعة التي يمكن اقامتها والاساليب المتبعة في الانتاج ونوعية الآلات المستخدمة في الانتاج . فالمهندس ذو القدرة الفائقة هو نتاج سنين الخبرة ، ولتوفير اعداد كبيرة من المهندسين المهرة في الدول النامية ، لا بد من العمل الشاق والجاد لفترة طويلة .

ان اهمية الخبرة تتزايد في عالم تتطور فيه الاختراعات واساليب التقنية بشكل يجعل اللحاق بها امرا صعبا اذا لم تكثف الجهود داخل الدول النامية لتطوير وتنمية الكفاءات والخبرات البشرية للحاق بركب الدول الصناعية ومجاراته .

فالنقص الذي تعاني منه الدول النامية ليس نقصا في الايدي العاملة وانما نقص في الكفاءات والخبرات بين هذه الايدي . كذلك فان التطوير الصناعي لا بد وان يتم ضمن خطة عامة شاملة لا تأخذ بنظر الاعتبار اقامة بضع صناعات وانما تحول شامل في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فلا بد من توسيع المرافق الرئيسية (Infrastructure) في الدولة والمثلة بتوسيع شبكات طرق المواصلات ، ومحطات الطاقة ومنشات الموانيء والمدارس الفنية والمهنية لتخريج الايدي المدربة . ولقد اثبتت التجارب الصناعية في بعض الدول النامية في الفترة بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ان النقص الكبير في مثل هذه المرافق الاساسية كان يؤدي الى تحمل الصناعات الناشئة لاعباء وتكاليف تزيد من اعبائها ، مما كان يسبب لها التوقف والافلاس . ولقد بقيت معظم التجارب الصناعية تقوم على التجربة والخطأ حتى بدات الحكومات تدرك ان اقامة قاعدة صناعية متينة لا يمكن ان يتم بدون تخطيط يأخذ بنظر الاعتبار اهمية مثل هذه القطاعات الاساسية في اقتصاديات البلدان واثرها في تطوير عملية التصنيع . ولقد بدا اثر هذا الاتجاه بشكل واضح في كل من افغانستان وباكستان في فترة الخمسينات (٣) .

ويمكن القول ان الكويت دخلت في تجربة مشابهة لكثير من الدول النامية ، فقد تميز التطوير الصناعي قبل وضع الخطة الخمسية بين ٦٨/١٩٦٧ — ١٩٧١ ١٩٧٢ بانعدام خطة مدروسة تنظر الى المستقبل ومتطلباته ، وانما سارت حسب قرارات كان هدفها انشاء صناعات اعتقد بأن مردودها سيكون سريعا ووفيرا . وعلى الرغم من محاولات الحكومة في ابداء رغباتها في تطوير الاقتصاد الصناعي، الا انها واجهت مشكلات انعدام التصميم من قبل المؤسسات المحلية . ولهذا رات الدولة ان تتخذ زمام المبادرة لتعمل على تطوير القطاع الصناعي وفق خطط تنمية مدروسة . وكان الدافع وراء خطوة الدولة هذه ادراكها بأن ضعف القاعدة الصناعية سيبقي اقتصاد البلد وحيد المورد يعتمد في مصادره الاقتصادية بشكل رئيسي على قطاع واحد وهو النفط . لذلك فان خطة الدولة واهدافها تكمن في تنويع مصادر الدخل القومي بتوسيع انواع القطاعات المنتجة . وبما ان القطاع الصناعي غير مستقل عن بقية القطاعات وانما هو مكمل ومتمم لها ، فلا بد ان تجري عملية التطوير ضمن خطة تكفل تطوير المرافق والخدمات الاساسية المرتبطة بالتطوير الصناعي .

متطلبات التصنيع : ــ

ان عملية التصنيع ليست مجرد اقامة مصانع للانتاج فقط ، وانما هي توسيع في حجم الاستثمارات وانتاجية الفرد وتزايد التنويع الانتاجي من البضائع والمواد الاستهلاكية المختلفة . وتعتمد عملية التصنيع على توفير احتياجات اساسية يوثر مدى تحقيقها على نجاح او فشل الاهداف المرتبطة بها . فبالاضافة الى توفر المواد الخام ومصادر الطاقة فانه لا بد لنجاح العملية من توفر المتطلبات التالية (٤) .

اولا : ــ

توافر مستوى مناسب من الكفاءة لا في قطاع الصناعة فحسب ، وانما في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالتجارة والخدمات .

ثانيا : ــ

توافر الايدي العاملة المدربة القادرة على التكيف للتطورات التكنولوجية في مجالات التصنيع .

ثالثا :ــ

توافر العناصر الادارية الكفوءة القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل سريع ومتناسق .

رابعا : ــ

توافر الاسواق الاستهلاكية والطلب المتزايد على المنتجات الصناعية .

خامسا : ــ

توافر الاستثمارات الضرورية لتوسيع القاعدة الصناعية .

واذا ما نظرنا الى العملية التصنيعية في الكويت في ضوء هذه الاحتياجات لوجدنا ان قطاع النفط والصناعات والخدمات المرتبطة به هو القطاع الرئيسي الذي يضم مستويات عالية من الكفاءة والخبرة الفنية . اما بالنسبة الى الايدي المدربة فقد كانت الكويت تفتقر اليها ، وقد اضطرت الى تشجيع هجرة هذه الايدي من الخارج . وبالرغم من ذلك فقد تميزت القدرة الانتاجية لهذه الايدي بالانخفاض . فالدخل القومي من اجور العماله لم يزد عن ٤٠٪ . وليس من شك

في ان هذه النسبة منخفضة جدا اذا ما قورنت مع الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا حيث يزيد الدخل القومي من اجور العماله عن ٧٠٪ من مجمل الدخل القومي العام (٥) . وبالنسبة للكفاءة الادارية فعلى الرغم من وجودها الا انها تعاني من بعض العوائق التقليدية التي تعيق القدرات التنفيذية والانتاجية . وفي مجالات الاستثمارات ، لا تعاني الكويت من اي مشكلة بل على العكس فانها تواجه مشكلة استثمار الفائض من العائدات النفطية . وفيما يتعلق بتوفر السوق الاستهلاكي ، فسوق الكويت صغير ولا يسمح باقامة صناعات كبيرة لسد حاجاته ، واذا اقيمت مثل هذه الصناعات فلا بد ان يكون الانتاج موجها نحو الاسواق الخارجية . لذلك نجد ان معظم الصناعات في الكويت من النوع صغير الحجم . فمن مجموع ٣٤٧٠ مؤسسة صناعية نجد ان ٣٠٤٢ مؤسسة من النوع الذي لا يزيد عدد المشتغلين في كل مؤسسة منها عن عشرة اشخاص ، كذلك نلاحظ من توزيع الصناعات ان التركيز قائم ، بشكل رئيسي ، على الصناعات التحويلية ، حيث تشكل هذه الصناعات ما مجموعه ٣٠٥١ مؤسسة من مجموع المنشآت الصناعية المشار اليها — (جدول ١) . اما المؤسسات كبيرة الحجم والتي يزيد عدد العمال فيهاعن ٥٠٠ عامل فعددها لا يتجاوز سبع مؤسسات (٦) .

وما عدا صناعة النفط فان الوحدات الصناعية التابعة للدولة تمتلك اكبر عدد من العمال في الوحدة الصناعية الواحدة . وتتركز معظم المنشآت الصناعية الحكومية في تقطير المياه والقوى الكهربائية وورش اصلاح السيارات والصناعات الغذائية والمعدنية وصناعات الملح والكلورين . وفي بداية التطور الصناعي في الكويت ، في منتصف الستينات ، كان حوالي ٤٢٪ من مجموع الايدي العاملة مركزة في اعمال الصيانة ، مما يدل على الاعتماد الكبير للصناعات الكويتية على المنتجات المستوردة (٧) .

فالتطور الصناعي في الكويت يرتبط بنوعين من الاسواق : الاسواق الداخلية والاسواق الخارجية . ولقد خرجنا من مناقشتنا السابقة بنتيجة فحواها ان الصناعات المرتبطة بالسوق المحلي هي من النوع الصغير الحجم . الا ان هناك استثناء فيما يتعلق ببعض الصناعات الكبيرة الحجم والتي يمكن ان تنشأ معتمدة على السوق المحلي . فهناك صناعات من النوع الكبير الحجم والذي ينتج موادا اساسية كبيرة الحجم يمكن اقامتها في الكويت . وتحدد تكاليف النقل العالية امكانات اقامة مثل هذه الصناعات . ومن هذا النوع من الصناعات صناعة الاسمنت والزجاج . ومما يساعد على اقامة مثل هذه الصناعات وجود المواد الخام الرئيسيه ومصادر الطاقة الرخيصة وتزايد الطلب عليها في السوق المحلي .

اما على صعيد الاسواق الخارجية ، فان نوع الصناعات التي يمكن ان تقام في الكويت هي من النوع الذي عليه طلب متزايد في هذه الاسواق ولـه امكانات مستقبلية واسعة كصناعة البتروكيماويات .

جدول (١) :

المنشآت الصناعيـة حسب فئات المشتغلين بها

فئات عدد المشتغلين	عدد المنشآت				
	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	المياه والغاز والكهرباء	التشييد والبناء	المجموع
٠ — ٩	١١	٢٧٤٠	١٦	٢٧٥	٣٠٤٢
١٠ — ١٩	٣	١٦٤	—	٣٠	١٩٧
٢٠ — ٤٩	٢	٩٥	—	٣٠	١٢٧
٥٠ — ٩٩	—	٢٦	١	١٤	٤١
١٠٠ — ١٩٩	٢	١٦	١	١٦	٣٥
٢٠٠ — ٤٩٩	٣	٨	—	١٠	٢١
٥٠٠ +		٢	—	٣	٧
	٢٣	٣٠٥١	١٨	٣٧٨	٣٤٧٠

المصدر : — مجلس التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ ، ص ٧٧

مشكلات التطوير الصناعي في الكويت : —

اشارت الدراسة التي اعدت لمؤتمر التطوير الاقتصادي في الـدول العربية ، والذي انعقد في الكويت في مارس عام ١٩٦٦ الى مشكلات تصنيعية في الكويت على ثلاث مستويات : مستوى الدولة ، ومستوى الخليج ، ومستوى السوق العالمي (٨) . وقد اوضحت الدراسة الصعوبات التالية التي كانت تواجه عملية التطوير الصناعي : —

١ — صعوبة التنسيق على مستوى دول المنطقة .

٢ — صعوبة توافر الفنيين والمهندسين .

٣ — تدريب العمال والمراقبين الاداريين .

٤ — ضعف انتاجية الصناعة .

٥ — مشكلات التسويق .

كما اوضحت نتائج تقييم الخطة الخمسية الاولى التي ابتـدات في عـام ١٩٦٧ ان هذه الصعوبات تشكل العوائق الرئيسة في مراحل تنفيذ خطواتها . وبالفعل فقد تركزت المشكلات الرئيسة التي جابهتها الخطة في ضعف القدرة الانتاجية والكفاءة الادارية والاستجابة الضعيفة من السوق المحلي للمنتجـات المحلية وضعف مستويات الخبرات الصناعية والعملية والفنية وصغر حجـم المنشآت الصناعية وارتباطها بشكل رئيس بصناعة الصيانة ، وعـدم توافر الدراسات والاحصائيات المتناسقة . والواقع ان نقص البيانات الاحصائيـة عن المؤسسات والانتاج الصناعي كان احدى جوانب المشكلـة الرئيسة التي واجهت خطة التنمية ، اما لعدم توافرها او لتناقض مصادرها . ويعود التناقض بشكل رئيس الى عدم توفر حصر صناعي . فالحصر الصناعي للمنشآت الصناعية في الكويت لم يبدا الا في عام ١٩٦٩ ، اي بعد عامين من بدا تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

ويمكننا اعطاء مثال على هذا التناقض في البيانات الاحصائية فيما يتعلق بعدد العمال في المنشآت الصناعية . فقد كانت بعض المصادر تقرر بأن عـدد العاملين في المنشآت الصناعية في الكويت لعام ١٩٦٣ (باستثناء النفط) ٢٠٧٢٩ عاملا (٩) ، بينما قدرت بعض المصادر الاخرى ان عدد العمال لعام ١٩٦٦ (باستثناء النفط ايضا) ١٧٩٣٣ عاملا (١٠) . ان هذين الرقمين متضاربان لانه ليس من المعقول ان يكون عدد العمال قد انخفض خلال هذه الفترة . ان مثل هذا الفرق في التقدير اما ان يعود الى خطأ احصائي او لاختلاف المعايير التي استخدمت في تعريف النشاطات الصناعية . او ان يكون قد حدث تأخر في عدد المؤسسات الصناعية والعاملين فيها وهذا ما لا يتفق مع التزايـد السكاني خلال هذه الفترة والزيادة الحاصلة في حجم الاستثمارات الصناعية .

ان ما يمكن استنتاجه من النظرة الى هذه المشكلات هو انها ترتبط بالعنصر البشري وبالكفاءة البشرية بشكل رئيس . فرؤوس الاموال والمواد الخام والطاقة متوافرة في الكويت ولا تشكل اي عائق امام التطوير الصناعي . لذلك فان تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الكويت لا بد وان يركـز علـى الجوانب البشرية في التطوير الصناعي . كذلك لا بد للكويتيين من ان يقوموا بدور مهم في هذا المجال . ولقد كان لغياب الكويتيين عن النشاطات الصناعية وتركزهم في مجالات الخدمات اثر سلبي على عملية التطوير الصناعي .

وللافادة هذه المشاكل ، فقد قامت وزارة التجارة والصناعة في الكويت بتحديد ثلاثة اهداف رئيسة جديدة لغرض التطوير الصناعي .

١ ــ تنويع مصادر الدخل القومي .

٢ ــ تنمية الموارد البشرية في المجالين الفني والاداري .

٣ ــ امتصاص البطالة المقنعة في قطاعي التجارة والوظائف العامة .

وقد جاء ضمن فقرات الخطة الانمائية الصناعية الجديدة :

« لقد بات واضحا ان القطاع الصناعي هو اكثر القطاعات الاقتصادية قابلية للنمو ، وفعالية في امكانية زيادة الموارد للدخل ، واكثر اسهاما في التطور الحضاري لكيان الدولة ، كما ان الصناعة تساعد على توفير فرص جديدة يمكن منها توجيه الموارد البشرية الى الادارة الصناعية لخلق قاعدة صناعية قادرة على تحمل اعبائها والنهوض بها عن طريق الممـــارسة الفعليـــة للعمـــل الصناعي » (١١) .

التخطيط الصناعي : ــ

على الرغم من ان الكويت بدات تفيد من عائدات النفط بشكل ملموس في اوائل الخمسينات ، الا ان الاهتمام لم يوجه الى الصناعة الا بعد فترة طويلة نسبيا من بدء تصدير البترول . ففي عام ١٩٦٥ صدر في الكويت قانون لتنميـــة وتطوير الصناعة ، اوصى بانشاء لجنة تنمية الصناعة التي عهد اليها باجراء دراسات وطرح اقتراحات لتطوير الصناعة . وقد تضمن القانون بنودا اساسية هدفها تشجيع القطاع الخاص على اقامة الصناعات المختلفة (١٢) : ــ

١ ــ اعفاء المنشآت الصناعية لمدة عشر سنوات من الضرائب .

٢ ــ الاعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الاولية والمعدات والبضائـــع نصف المصنوعة والمستعملة في انتاج المؤسسة .

٣ ــ العمل على زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والمشابهة للانتـــاج المحلي لمدة اقصاها عشر سنوات او تزيد اذا ما استجدت ظروف اقتصادية تقضي استمرار حماية الصناعة المحلية .

٤ ــ اعفاء صادرات الصناعة من ضريبة التصدير ان وجدت .

٥ ــ تخصيص قسائم صناعية مجانية لحاجة المصنع .

٦ ــ تقديم المعلومات الفنية والدراسات المتوافرة لدى الوزارة الى اصحاب المشروعات الصناعية .

٧ ــ اعطاء الافضلية في منح القروض الى اصحاب المنشآت الصناعية .

٨ ــ اعطاء الافضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات المحلية .

والحقيقة انه لم تكن لدى الكويت اية خطة تطويرية قبل عام ١٩٦٥ .لذلك فقد كثفت الجهود في هذه الفترة لوضع خطة للتنمية الصناعية . وقد انبثقت عن هذه الجهود الخطة الخمسية الاولى والتي تضمنت اهدافا عديدة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي في الكويت (١٣) .

١ ــ وضع الاسس والقواعد العلمية لاقامة قطاع صناعي منسق في ظل مبدأ المزاحمة البناءة تحقيقا لهدف تنويع مصادر الدخل القومي في البلاد .

٢ ــ توسيع الصناعات القائمة ورفع مستوى انتاجيتها .

٣ ــ اقامة صناعات جديدة مع مراعاة مبدأ التكامل مع الصناعات القائمة او الصناعات التي ستقام على ان تؤخذ بعين الاعتبار الاستثمـــارات الصناعية التي تلائم الوضع العماليفي البلاد والسوق العربية المشتركة .

٤ ــ العمل على استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد على افضل قواعد الانتاجية .

٥ ــ العمل على ايجاد الجو الملائم للتنمية الصناعية عن طريق اقامة الاجهزة التالية ووضع اسس التنسيق فيما بينها : ــ

أ ــ جهاز لدراسة المشروعات الصناعية وتمويلها وتنفيذها .

ب ــ هيئة عامة للمواصفات القياسية .

جـ ــ مراكز لتدريب المديرين والمحاسبين .

د ــ مراكز لتدريب المشرفين والمراقبين والعمال .

هـ ــ المناطق الصناعية مع جميع الخدمات اللازمة لها .

الاستثمارات الصناعية في الخطة الخمسية الاولى : ــ

تضمنت الخطة الخمسية الاولى استثمارات متنوعـــة في الصنـــاعة والخدمات والمرافق الملحقة بالصناعة . وقد بلغ حجم هـــذه الاستثمارات ٨٦ مليون دينار ، او ما يعادل حوالي ٩٪ من مجموع الاستثمارات التي تم رصدها للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة ومقدارها ٩١٢ مليون دينار . (١٤) ووزعت هذه الاستثمارات على ثلاث قطاعات وهي القطاع العام والمشترك والخاص . وقد بلغ حجم الاستثمارات في القطاع العام حوالي ٢١ مليـــون دينـــــار وفي القطاع المشترك ٢٩ مليون دينار ، اما في القطاع الخاص فقد استثمر به حوالي

٢٦ مليون دينار . وقد وزعت هذه المبالغ على ثلاث مشروعات رئيسة هي : (جدول ٢) .

أ ـ مشاريع الخدمات والمرافق الصناعية وقد رصد لها في الخطة ما مقداره ٣٠ مليون دينار .

ب ـ مشاريع الصناعات غير النفطية وقد نالت حوالي ٢٦ مليون دينار .

جـ ـ مشاريع الصناعات النفطية وقد استثمر بها حوالي ٣٠ مليون دينار .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الاستثمارات الصناعية كانت قد بدأت في الكويت قبل وضع الخطة الخمسية هذه . فعلى سبيل المثال حصل القطاع الصناعي في ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ على حوالي ٢٠٪ من جملة الاستثمارات البالغة حوالي ٢٢٧ مليون دينار . ولقد خصص للصناعات الصغيرة في تلك الفترة حوالي ٣٢٪ من جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (١٥) .

وقد رافق تطور القطاع الصناعي تطور في الانفاق على قطاعات الخدمات ، وخاصة النقل والمواصلات والكهرباء والماء ، وفي مجالات الاستثمار البشري وخاصة في التعليم والتدريب . فزادت الطاقة الكهربائية المولدة في الفترة الممتدة بين ١٩٦٦ الى ١٩٧١ من ١٠٤٥ مليون كيلوات ساعة الى ٢٦٣٦

جدول (٢) :

البرنامج الاستثماري للقطاع الصناعي ضمن الخطة الخمسية الاولى

(ملايين الدنانير الكويتية)

المشروعات	حكومي	الاستثمارات		الجملة
		مشترك	خاص	
خدمات ومرافق صناعية . (المنطقة الصناعية)	١٦ر٦	١٤	—	٣٠ر٦
الصناعات النفطية (مصافي واسمدة كيماوية) .	—	٢٢	٧ر٧	٢٩ر٧
الصناعات غير النفطية . (معدنية وغير معدنية) .	٤ر٤	٣	١٨ر٣	٢٥ر٧
المجموع العام .	٢١	٣٩	٢٦	٨٦

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ١٩٦٧ / ٦٨ ـ ١٩٧١ / ٧٢ ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

مليون كيلوات ساعه ، وبلغت الاستثمارات المخصصة للمرافق العامة والبلدية ٤٦ مليون دينار وللتدريب والابحاث سبعة ملايين دينار . واستمر الانفاق على قطاعات الخدمات بالتزايد ، فزاد الانفاق في هذه المجالات من ١٠٣ مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى ١٦٠ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٣٢١ مليون دينار في عام ١٩٧٥ (١٦) .

الخطـــة الخمسية الثانية : ١٩٧١ ــ ٧٢ / ١٩٧٥ ــ ٧٦ .

تبنت هذه الخطة نفس اهداف الخطة الاولى مـــع التركيز على تطوير الكفاءات الادارية والفنية في القطاعات الصناعية والمرافق المرتبطة بها . وفي مجال الاستثمارات اعتمدت الخطة زيادة في حجم الاستثمارات الصناعية بنسبة ٢٠٪ سنويا . وقد خصص للمشاريع الصناعية في الخطة حوالي ١٤٠ مليون دينار كويتي . ونظرا لاهمية الاسواق الخارجية فقد اعطت الخطة عناية كبيرة للصناعات التصديرية . وبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهذه الصناعات ١٢٠ مليون دينار . وفي نفس الوقت فقد اعطت الخطة اهتماما مناسبا للصناعـــات الاستهلاكية المرتبطة بالسوق المحليبشكل رئيس . وقد خصص لهذه الصناعات حوالي ٢٠ مليون دينار من جملة الاستثمارات .

وتتضمن الصناعات التصديرية في هذه الخطة بشكل رئيس الزيـــوت الاساسية والغاز السائل والالمنيوم الخام والبتروكيمـــاويات الاساسيـــة ثم منتجات كيماوية متنوعة . ونظرا لاهمية صناعة البتروكيماويات فقد رصد لها اكبر جزء من الاستثمارات المخصصة للصناعـــات التصديرية . فقـــد حصلت البتروكيماويات على ٧٢ مليون دينار من مجموع الاستثمارات ، اي ما يزيد عن نصف حجم الاستثمارات الصناعية . ويبين الجدول (٣) الصناعات التصديرية واحجام الاستثمارات المخصصة لها (١٧) .

اما الصناعات المعتمدة على الاسواق المحلية ، فتتضمن انتاج البطاريات السائلة والجافة والمنظفات الكيماوية والدباغة واطارات السيارات والانابيب والادوية وغيرها . ويوضح الجدول (٤) الاستثمارات المعتمـــدة للصناعـــات الاستهلاكية المحلية .

ان تقييما اوليا للمحاولات التصنيعية في الكويت يشير الى بعض التطور والتقدم في الانتاج الصناعي . ويمكن اعتبار ذلك من ناحية مؤشرا لنجاح ملموس في تحقيق بعض الاهداف التصنيعية . فقد حدث نمو في مصادر الدخل القومي من المـــواد غير النفطية . فعلى سبيل المثال زادت قيمة الصادرات غير النفطيـــة من ٧٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٣٠ مليون دينار في عام ١٩٧٤ ، اي بزيادة قدرها ٦٥٪ . وتعتبر الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وخاصـــة الاسمدة

اهم مصادر هذا الدخل اذ ارتفعت قيمتها من ٦٩ مليون دينار في ١٩٧٣ الى ٧٨ مليون دينار في عام ١٩٧٤ . وقد حدث تطور في مجالات الصناعات التحويلية والغذائية (١٨) . فارتفعت قيمة الانتاج الصناعي من المواد الغذائية من ٤ر٥ مليون دينار لعام ١٩٦٨ الى ٦ر٧ مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٤ مليون دينار في عام ١٩٧٢ (١٩) .

جدول (٣) الصناعات التصديرية واحجام استثماراتها في الخطة الخمسية الثانية

نوع الصناعة	حجم الاستثمارات (ملايين الدنانير)
الزيوت الاساسية	٣
الغاز السائل	١٥
الالمنيوم الخام	٢٥
البتروكيماويات الاساسية	٧٢
منتجات كيماوية	٥
المجموع	١٢٠

المصدر : غزال والزعيم . التطور الصناعي في الكويت (هامش ١١).ص ١٠٨

الا ان هذه الارقام لا تعكس الا جانبا واحدا من جوانب الصورة الصناعية ، فعلى الرغم من تزايد المنشآت الصناعية فقد بقيت هذه المنشآت صغيرة الحجم تعتمد في الغالب على وحدات صغيرة . وكما اشرنا سابقا فان معظم المؤسسات الصناعية من النوع الصغير الذي لا يزيد عدد العاملين في الوحدة منها عن عشرة اشخاص . اما بالنسبة للدخل القومي من الصناعية ، فقد بقيت قيمة مساهمته في الدخل القومي العام ثابتة تقريبا ، ولم تزد عن ٤٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (جدول ٥) .

ففي الوقت الذي تطورت فيه مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية كالتجارة والخدمات ، بقيت نسبة مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي كما كانت عليه . وهذا يعني ان هدفا رئيسا من اهداف الخطة والذي قصد منه تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق توسيع النشاط الصناعي لم يتحقق بشكل مرض .

جدول (٤) : الاستثمارات المعتمدة للصناعات الاستهلاكية المحلية

نوع الصناعة	حجم الاستثمارات (الوف الدنانير الكويتيـــة)
البطاريات السائلة	٢٥٠.
البطاريات الجافـــة	٣٥٠.
المنظفات الكيماوية	٤٥٠.
دباغة الجلود وكبس الصوف	٢٠٠.
الحوض الجاف	١٦٠٠.
بلوكات الحديد	٥٠٠٠.
اطارات السيارات	٣٥٠٠.
وحـــدات تكييف الهواء	١٦٠٠.
الزيوت النباتيـــة	١٠٠٠.
الانابيـــب	١٠٠٠.
الاخشـــاب	١٠٠٠.
الادوية الطبيـــة	١٢٥٠.
وحدات صناعية اخرى	٢٨٠٠.
المجموع	٢٠٠٠٠.

المصدر : غزال والزعيم . **المصدر السابق** . ص ١١٠

اهم الصناعـــات في الكويت :

تتركز الصناعات في الكويت في ثلاث مناطق بشكل رئيس وهي **منطقـــة الشويخ وامتدادها حتى الطريق الدائري الرابع ومنطقة الدسمةفي مدينة الكويت، ومنطقة الشعيبة الصناعية** على بعد حوالي ٥٠ كم جنوبي مدينة الكويت بين ميناء الاحمدي وميناء عبد الله . وتعتبر منطقة الشعيبة الصناعية اهم مجمع للصناعات في الكويت . وتبلغ المنطقة حوالي ٨ ملايين متر مربع . وهناك محاولات لتوسيع المساحة الحالية للمنطقة وذلك بضم موقع قرية الشعيبة الحالية لانشاء المزيد من الصناعات فيها . وتتضمن المنطقة مشروعات ومرافق مختلفة اهمها المرافق البحرية المتمثلة بميناء الشعيبة التجاري ورصيف المنتجات السائلة ومحطات تقطير المياه والتبريد ، ومركز مراقبة تلوث الهواء والمـــاء .

اما الصناعات العاملة في المنطقة التي تم تخصيص قطع خاصـــة بهـــا فهي الصناعات التي تم انشاؤها ، والصناعات التي في طور الانشاء والصنـاعات

جـــــدول (٥)

قيمة ونسبة الانتاج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي

السنـــة	القيمة (مليون دينار)	النسبة من الناتج الاجمالي
٦٧/١٩٦٦	٣٠	٣ر٥
٦٨/١٩٦٧	٣٤	٣ر٩
٦٩/١٩٦٨	٣٧	٣ر٩
٧٠/١٩٦٩	٣٦	٣ر٧
٧١/١٩٧٠	٤٢	٣ر٨
٧٢/١٩٧١	٤١	٣ر٩

المصدر : غزال والزعيم . المصدر السابق (هامش ١١) . ص ٤٣

الجاري دراستها لاقامتها في المنطقة . وتشتمل الصناعات التي تم انشاؤهـــا على مصانع شركة الاسمدة الكيماوية الكويتية .

وتعتبر هذه الصناعة من اولى الصناعات في المنطقة . ومصانع شركـــة صناعة الكيماويات البترولية ، ومصفاة شركة البترول الوطنية الكويتيـــة ، ومصنع الاسمنت ومصنع شركة الاسماك الكويتية ومصنع اكسجين الكويت ، ومصنع طحن الكبريت ، بالاضافة الى بعض الصناعات الاخرى .

اما الصناعات التي في طور الانشاء فهي مصنع شركة التعبئة والصناعات البلاستيكية . وتشمل الصناعات المقترح اقامتها على صناعات بتروكيماوية ، مصنع لاسالة الغاز الطبيعي ، مصنع درفلة الحديد ، مصنع لانتـــــاج زيوت التشحيم ، المرحلة الثانية من مصنع اسمنت الكـــويت ، ومصهر للالمنيوم ، بالاضافة الى بعض المشاريع الاخرى (٢٠) .

ويمكننا اعطاء صورة عامة عن اهم الصناعات في الكويت بالاشارة الى ثلاث مجموعات من الصناعات وهي البترولية والبتروكيماوية وصناعات مـــواد البناء ، والصناعات الغذائيـــة والتحويلية الاخرى .

الصناعات البترولية والبتروكيماوية : ــ

تعتمد الصناعات البترولية على استخراج النفط وتصفيته وتخزينـــــه وشحنه . ويمثل الزيت الاهمية الرئيسه في هذه الصناعة ، يليه الغـــــاز الطبيعي . وكانت صناعة استخراج النفط هي الصناعة الاولى التي قادت الى عملية التغيير الاقتصادي الواسع في الكويت . وقد استمر الدخل من هـــــذه الصناعة يشكل الجزء الاكبر من مجموع الدخل القومي للكويت . ففي عـــــام

١٩٦٣/١٩٦٤ شكلت عائدات النفط حوالي ٩٤٪ من مجموع الدخل القومي ، الا ان هذه النسبة اخذت في الانخفاض مع تنويع الفعاليات والنشاطات الاقتصادية فوصلت الى ٩٢٪ في عام ١٩٧٠/٧١ — وكان يعمل في صناعة استخراج البترول والغاز الطبيعي ١٢ مؤسسة في عام ١٩٧٢ . ووصل عدد المشتغلين في هذه المؤسسات الى ٤٤٣٤ عاملا . وكانت صناعة النفط قد اخذت في التوسع مع تزايد الانتاج ، حيث ارتفع الانتاج من حوالي ستة ملايين برميل في عام ١٩٤٦ الى ما يزيد على الف مليون برميل في عام ١٩٧٠ . الا انه مع ارتفاع اسعار النفط وللمحافظة على الاحتياطي فقد اخذ الانتاج بالانخفاض التدريجي حتى وصل الى ٩٣٠ مليون برميل في عام ١٩٧٤ (٢١) .

اما صناعات البتروكيماويات فهي اكثر الصناعات تطورا وتوسعا ولها امكانات مستقبلية واسعة في الكويت . وقد تأسست شركة الصناعات البتروكيماوية في عام ١٩٦٣ لهذا الغرض . وبعد ستة اشهر من تأسيس هذه الشركة تأسست شركة الاسمدة الكويتية واقيمت اربعة وحدات لانتاج الامونيا السائلة وحامض الكبريتيك وسماد اليوريا وسلفات الامونيا . وينتج مصنع الامونيا السائلة ٤٠٠ طن يوميا وكذلك مصنع حامض الكبريتيك . بينما ينتج مصنع سلفات الامونيا ٥٠٠ طن يوميا وينتج مصنع سماد اليوريا ٥٥٠ طنا يوميا .

وازداد الانتاج من هذه المصانع . فارتفع انتاج اليوريا من حوالي ٤٥ الف طن في عام ١٩٦٧ الى حوالي ٥١٧ الف طن في عام ١٩٧٤ . وارتفع الانتاح من سلفات الامونيا من ٣١ الف طن الى ١٢٦ الف طن في الفترة الواقعة بين ١٩٦٦ — ١٩٧٤ . اما انتاج الامونيا السائلة فقد زاد من ١٤ الف طن الى اكثر من ٥٠٠ الف طن لنفس الفترة . اما بالنسبة لحامض الكبريتيك فقد زاد انتاجه من ٢٥ الف طن الى حوالي ١٠٠ الف طن في نفس الفترة ايضا .

كذلك زادت صادرات هذه الصناعات الى الاسواق الخارجية ، فارتفعت صادرات اليوريا من ٣٥ الف ظن في عام ١٩٦٧ الى حوالي ٥٥٠ الف طن في عام ١٩٧٤ . وكذلك الحال بالنسبة لسلفات الامونيا فقد تزايدت صادراتها لنفس الفترة من ٦٤ الف طن الى حوالي ١٠٠ الف طن . وقد نتج عن تزايد حجم الصادرات زيادة الدخل من هذه الصناعات . .وارتفعت قيمة الصادرات من اربعة ملايين دينار في عام ١٩٦٩ الى ٣٢ مليون دينار في عام ١٩٧٤ (٢٢) .

صناعات مواد البناء

تطورت هذه الصناعة سريعا وحتى قبل ان تبدأ عملية التخطيط الصناعي

في الكويت لتلبية حاجات السكن المتزايدة . فأنشئت صناعة الطابوق والبلاط وتشذيب الرخام وصناعة الموزاييك ، والانابيب المعدنية والمواد العازلة . وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة ٤٣٧٥ عاملا في عام ١٩٦٦ ، وارتفع العـــدد في عام ١٩٦٩ الى ٨٥٤٠ عاملا ووصل في عام ١٩٧٣ الى ١١٦٠٥ عاملا . وكان عدد المؤسسات الصناعية العاملة في التشييد والبناء ٤٠٢ مؤسسة في عام ١٩٧٣ . واذا اضفنا مؤسسات المحاجر والمناجم فان عدد المؤسسات سيزيد بحوالي ٢٤ مؤسسة ، ويزيد عدد العمال حوالي اربعة آلاف عامل ، وقد تزايد انتاج مواد البناء باضطراد نتيجة الطلب المتزايد من السوق المحلية وخاصة مع تصاعد ازمة السكن ، فازداد انتاج الطابوق من حوالي ٥٠ الف متر مكعب في عام ١٩٦٤ الى حوالي ١٦٦ الف متر مكعب في عام ١٩٧٤ . كذلك فقد ارتفـــع انتاج الجير من ١٤١٤ طنا في عام ١٩٦٤ الى حوالي ٢٣٠٠ طنا في عام ١٩٧١ . وقد زادت قيمة الانتاج الصناعي من استخراج الاحجار والرمل والصلبوخ من حوالي ٣٥٠ الف دينار في عام ١٩٦٨ الى ما يزيد على مليوني دينار في عام ١٩٧٢.

كذلك توسعت صناعة الاسمنت حيث انشىء في منطقة الشعيبة الصناعية مصنع للاسمنت في عام ١٩٧٢ بطاقة انتاجية قدرها ٣٠٠ الف طن سنويا ، ومن المتوقع ان يرتفع الانتاج الى نصف مليون طن بعد تنفيذ المرحلة الثانية منه (٢٣).

ويوضح الجدول (٦) تطور قيمة الانتاج الصناعي في الفترة الممتدة بين ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ للانواع المختلفة من الصناعات ، بما فيها صناعات استخراج النفط والغاز والاحجار والرمل والصناعات الغذائية والتحويلية .

الصناعات الغذائيـــة :

قدر عدد المنشآت الصناعية للاغذية والمشروبات في عام ١٩٦٦ بحوالي ٤٣٠ مؤسسة صناعية كان يعمل فيها ٢١٨٩ عاملا (٢٤) . ويبدو ان عدد هذه الوحدات في عام ١٩٧٢ لم يزد عما كان عليه في عام ١٩٦٦ ، فوصل العدد الى ٤٣٣ مؤسسة . الا ان عدد العمال ارتفع الى حوالي اربعة آلاف عامل (٢٥) . وتضم هذه الصناعات صناعة طحن الحبوب والسكاكر والحلويات والالبان ومشتقاتها والعلف الحيواني والمياه الغازية . وقد بلغت قيمة منتجات هذه الصناعات في عام ١٩٧٢ حوالي ١٦ مليون دينار . واذا ما ادخلنا ضمن هذه الصناعات صناعة صيد السمك وحفظه وتعليبه ، فان عدد العمال يصل الى حوالي ستة آلاف عامل وتبلغ قيمة المنتجات الغذائية حوالي ١٨ مليون دينار .

بالاضافة الى هذه الصناعات ، هناك صناعات تحويلية اخرى كصناعة الموبيليا والاثاث والورق والطباعة والجلود . فمثلا ارتفعتقيمة الانتاج الصناعي

جدول (٦) : قيمة الانتاج الصناعي في الكويت

(آلاف الـدنانـيـر)

الصناعـات	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
صيد الاسماك وحفظها	٣٠٩٣٤	١٥٨٥	١٩٠٦
استخراج النفط والغاز	٤٧٣٠٩١	٥٨٣٤٩٨	٩٣٢٨٧٩
استخراج الاحجـار والرمل والصلبوخ	٣٤٧	١٢٣٧	٢١٢٥
الجملـــة	٤٧٣٤٣٨	٥٨٤٧٣٥	٩٣٥٠٠٤
صناعة المواد الغذائية	٥٤٥٤	٦٦٨٤	١٣٧٤٠
صناعة المشروبات	٢٩٦١	٢٨٨٨	٢٦٩٢
الموبيليات والاثاث	١٨٧٧	١٦٩٠	١٢٠١٤
الورق ومشتقاته	٣٤٥	٣١٣	٣٨٥
الطباعة	١٠٨١	١٣٦٤	٣٢٢٢
الكيماويات ومنتجاتها	٣٨١٢	٥٥٠٧	١٢٤١٥
منتجات الفحم والبترول	٦٥١٩٥	٨٥٤٩٠	١٢٢٢٣٢
الخامات غير المعدنية	٤٧٦٧	٤٧٦٣	٩٥٦٦
المنتجات المعدنية	٢٩٩١	٤٢٢٨	٧٢٤٣
اصلاح الالات غير الكهربائية	٢٧	٢٩٣	٦٥٨
اصلاح الالات الكهربائية	٢٢٥	٦١٥	٦٦٤
اصلاح وسائل النقل	٢٧١	٢٤٤	٨٢٢
صناعات تحويلية اخرى	—	٧٩	١٠٣٠
الجملـــة	٨٩٠٠٦	١١٤١٥٨	١٨٦٦٨٣
الخدمات الشخصية	٨٥	١٠٦	٥٨٥٥
الجملة الكليـــة	٥٦٦٤٦٣	٧٠٠٥٨٤	١١٢٩٤٤٨

المصدر : مجلس التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ (الكويت الادارة المركزية للاحصـــاء) ص ١٣١ .

من الموبيليا والاثاث من حوالي مليوني دينار في عام ١٩٦٨ الى حوالي ١٢ مليون دينار في عام ١٩٧٢ ، وارتفعت قيمة المنتجات الكيماوية من حوالي اربعـــة ملايين دينار الى ما يزيد على ١٢ مليون دينار . وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعات حوالى ١٢ الف عامل .

تطور الصناعـــة :

ان مقارنة عامة بين وضع الانتاج الصناعي في عام ١٩٦٦ ، ١٩٧٢ تعطينا فكرة واضحة عن التطور الذي شهدته القطاعات الصناعية . يبين احصاء ١٩٦٦ الى ان عددّ المؤسسات الصناعية التي كانت عاملة في تلك الفترة بلغت ٢٩٩٢ مؤسسة الا ان احصاء ١٩٧٢ يوضح ان عدد المؤسسات كان فقـط ٢٧٤٢ مؤسسة ، وفي الجانب الآخر يوضح احصاء ١٩٦٦ ان عدد العاملين في الصناعة كان ١٨٨٨٤ عاملا بينما تشير احصائيات ١٩٧٢ الى ان هذا العدد وصل ١٩١٥٢، هذا في الوقت الذي تشير فيه احصائيات التعداد العام للسكان ١٩٧٠ الى ان عدد السكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٢ سنة ويعملون في الصناعة وصلوا الى حوالي ٨٠ الف شخص (٢٦) . ان هذه التناقضات في الارقام وعدم التناسق فيما بينها يمكن ان يعزى الى عدة عوامل :

١ ــ ان هذه الاختلافات يمكن ان تعود الى اختلاف المعايير المحددة لتعريف وتحديد المؤسسة الصناعية بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ .

٢ ــ امكانية ان تكون بعض المؤسسات قد اندمجت في مؤسسة واحدة او صنفت ضمن وحدات تتضمن عددا من المؤسسات .

٣ ــ نقص في تناسق وتطابق التصنيف الاحصائي .

٤ ــ اما التباين في تقديرات الايدي العاملة فيمكن ان يعود الى تداخل مجالات نشاط هذه الايدي ، فهناك احتمال ان تكون بعض الايدي العاملة مزدوجة النشاط اي تعمل في مجال الخدمات ومجال الصناعة في نفس الوقت .

عدا ذلك فالملاحظ بشكل عام انه حدث توسع في اعداد وانواع الصناعات والقيم المضافة للصناعة . فعلى سبيل المثال زادت القيمة المضافة للصناعة من اقل من ٧٠٠ مليون دينار في سنة ١٩٦٦ الى حوالي ٩٥٠ مليون دينار في عام ١٩٧٢ . (٢٧) وهذا يعكس توسعا وزيادة في قيمة المنتجات وقيمة الخـدمات الصناعية من ناحية وقيمة الطاقة والمواد الاولية الداخلة في الانتاج الصناعي . كما انه يعكس من ناحية اخرى زيادة في حجم الاستثمارات ورؤوس الامـوال الصناعية .

وقد شهد قطاع الصناعات التحويلية تطورا بارزا وخاصة في مجـالات الصناعات الغذائية والموبيليا والاثاث والورق والطباعة والمنتجات الكيماوية والصناعات المعدنية . فاذا قارنا بين هذه الصناعات لعامي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ لوجدنا زيادة واضحة في عدد المؤسسات التابعة لهذه الصناعات . فعلى سبيل المثال زاد عدد مؤسسات الصناعات الغذائية من ٣٩٢ الى ٤٢٩ مؤسسة ، وارتفع عدد مؤسسات صناعة الموبيليا والاثاث من ٣٦٣ الى ٦٤٧ مؤسسة ،

وقفز عدد مؤسسات الصناعات الكيماوية من ٤ الى ١٩ مؤسسة . اما في مجال الصناعات المعدنية فقد ارتفع العدد من ٩٩ الى ٢٢٩ مؤسسة . كذلك فقد استوعبت هذه الصناعات اعدادا متزايدة من المشتغلين مما اعطى فرص العمل للمزيد من الايدي العاملة . فمثلا تزايد عدد عمال الصناعة الغذائية من ٢٣٦١ عامل الى ٣٠٢٧ ، والموبيليا والاثاث من ٢٣٠٠ الى ٤٠٨٥ عامل ، بينما ارتفع العاملون في صناعة الورق والطباعة من ٤٣١ الى ١١١٦ عامل . وارتفع عدد العمال المشتغلين في الصناعات الكيماوية من ٣٢٧ الى ٢٨٠٣ عامل . اما في الصناعات المعدنية فقد كانت الزيادة من ١٠٩٣ الى ١٩٧٣ عامل .

ان هذه الارقام والاحصائيات الاخرى المتعلقة بقيم الطاقة المستهلكة في الإنتاج وحجم المواد الاولية الداخلة في الصناعة تعبر عن اتساع حجم الاستثمارات من ناحية وعن تزايد المبيعات واتساع الاسواق الاستهلاكية . ويدعونا هذا الى دراسة العلاقات القائمة بين القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات المتنوعة في المستقبل . ان دراسات البحث المستقبلية في الجغرافية لا بد وان تركز على مثل هذه العلاقات وخاصة المكانيه Spatial Relationships منها ، فهنا تكمن اهمية الجغرافية في مثل هذه الابحاث . الا اننا كما وجدنا فان الاحصائيات المنسقة عن الانتاج الصناعي غير متوافرة ولا تتيح للباحث الفرصة لاجراء مقارنات على اساس العلاقات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وان توفرت فهي لنقطة زمنية (Point-in-time) . كما اننا نفتقر الى الاحصائيات الجغرافية في هذا المجال . لهذا فان الابحاث في هذا المجال لا بد وان تركز على الدراسات الميدانية التي تحتاج الى جهود اكثر من باحث واحد .

التباين المكاني في التوزيع الصناعي :

ان نظرة على خريطة توزيع المواقع الصناعية في الكويت (شكل ١) تعطينا فكرة واضحة عن مناطق تركز هذه الصناعات . وسنلقي الضوء هنا على التباين في توزيع هذه الصناعات على اساس المحافظات الثلاث وهي الكويت وحولي والاحمدي . ان هذه الصناعات القائمة والمقترحة تتركز بشكل رئيس على الساحل في محافظتي الاحمدي والكويت . ويبدو واضحا ان محافظة حولي لا تحتوي الا على جزء بسيط من هذه الصناعات . وليس من شك في ان تركز هذه الصناعات في هذه المناطق يرتبط بعدة ارتباطات اهمها علاقتها بالمناطق الحضرية التي تتركز بشكل رئيس على طول الشريط الساحلي والتي تعيش فيها الاغلبية الساحقة من سكان الكويت . ان مثل هذا التركز له اعتبارات تتعلق بتوفر الايدي العاملة والاسواق وشبكات المواصلات ، وقربها من الموانيء وخطوط المواصلات البحرية . هذا بالاضافة

جدول (٧)

التوزيع الجغرافي للسكان حسب اعتمادهم على النشاط الصناعي في الكويت لعـــــام ١٩٧٠ ★

المنطقـــة	كـل الاعمـار						اللـذين تزيد اعمـارهم ١٢ ســـنة				
	مجموع السكان	السكن الكويتيون		السكان غير الكويتيين	نسبة غير الكويتيين	الكويتيون في الصناعة	النسبة	غير الكويتيين في الصناعة	النسبة	مجموع العاملين في الصناعة	النسبة
مدينـــة الكويت	٥٨٩٥٣	٧٣ر٣ ٪	٨٠٠	٨٠٤٠٥	٢١٤٥٢	٢٦ر٧ ٪	٦ ٪	١٢٤٠٤	٩٤٪	١٣٢٠٤	١٦ر٤ ٪
ضواحي وقرى محافظـــة الكويت	٤٨٠٨٣	٣٥ ٪	٢٦١٢	١٣٧٣٤٤	٨٩٢٦١	٦٥ ٪	١٧ر٦ ٪	١٢٢٥٠	٨٢ر٤٪	١٤٨٦٢	١٠ر٨ ٪
محافظة حولي	٢٣٣٦٨٥	٥٦ر٢ ٪	٥٤٤٧	٤١٥٩٤٠	١٨٢٢٥٥	٤٣ر٨ ٪	١٤ر٨ ٪	٣١٤٣٠	٨٥ر٢٪	٣٦٨٧٧	٨ر٨ ٪
محافظة الاحمدي	٥٠٥٤٥	٤٨ر٥ ٪	٣٢٣١	١٠٤٢١٩	٥٣٦٧٤	٥١ر٥ ٪	١٢ر٢ ٪	١١٩٩٧	٧٨ر٨٪	١٥٢٢٨	١٤ر٦ ٪
المجموع	٣٩١٢٦٦	٥٣ ٪	١٢٠٩٠	٧٣٧٩٠٨	٣٤٦٦٤٢	٤٧ ٪	١٥ ٪	٦٨٠٨١	٨٥٪	٨٠١٧١	١٠ر٨ ٪

★ يشمل النشاط الصناعي المناجم والمحاجر والتشييد والبناء ، الصناعات التحويليه والكهرباء والغاز والمياه .

اعيدت جدولة البيانات الواردة في هذا الجـــدول من كتاب مجلس التخطيط ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠ (الكويت ، الادارة المركزية للاحصاء) ، ص ١ ٢٢ ؛ ص ٩٢ ــ ١٠٣

الى تركز مصادر الطاقة والخدمات في هذه المناطق . اما محافظة حولي فيبدو انها تعتمد في نشاطها الاقتصادي على قطاعات اخرى كالتجارة والخدمات وهي بموقعها بين المحافظتين (الاحمدي والكويت) تشكل منطقة تفاعلات وتبادلات للانشطة الاقتصادية المختلفة.كما انها تمثل سوقا استهلاكية رئيسية اذ ان هذه المحافظة تحتوي على ٥٦٪ من مجموع سكان الكويت (جدول ٧) .

ان ما يدعم تحليلنا هذا بالنسبة لمحافظة حولي هو الارقام التي تشير الى نسبة العاملين في الصناعة في هذه المحافظة والمحافظات الاخرى . فنسبة العاملين في الصناعة في محافظة حولي هي اقل النسب بين بقية المحافظات . ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة المشتغلين في الصناعة في هذه المحافظة ٨ر٨٪ من مجموع السكان (شكل ٢) . بينما اذا قورنت بنسبة جميع العاملين في الصناعة في كل الكويت لوجدنا انها تقل عن المعدل العام والبالغ ٨ر١٠٪ . ومع ان نسبة العاملين في الصناعة في هذه المحافظة هي اقل نسبة الا ان العدد المطلق هو اكثر من محافظتي الاحمدي والكويت وتتضمن حوالي ٣٧ الف عامل . ان نسبة التركز المنخفضة للصناعة في هذه المحافظة والعدد الكبير الذي يعمل في الصناعة يشير من ناحية اخرى الى ان عددا كبيرا من سكان المحافظة يعملون في صناعات خارج المحافظة . ان نظرة شاملة للتباين الجغرافي في توزيع نسب العاملين في الصناعة في كل منطقة يوضح لنا ان مدينة الكويت تحتوي على اكبر تركز للعاملين في الصناعة اذ وصلت النسبة الى ٤ر١٦٪ . ان تركز هذه النسبة العالية من الايدي الصناعية يمكن ان يرتبط بالتطور التاريخي للصناعة في مركز المدينة من ناحية ، وتركز معظم الايدي العاملة الفقيرة في هذه المنطقة من ناحية ثانية . كما انها تعكس كثافة سكانية عالية من العمال مشابهة في وضعها لكثير من نويات المدن والمراكز الحضرية في العالم .

وتأتي في المرتبة الثانية بعد مدينة الكويت محافظة الاحمدي اذ بلغت النسبة ٦ر١٤٪ من مجموع السكان . اما ضواحي وقرى محافظة الكويت فقد وصلت نسبة العاملين في الصناعة بالنسبة للسكان ٨ر١٠٪ (جدول ٣) . علينا ان نلاحظ مرة اخرى ان هذه النسب مبنية على اساس السكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٢ سنة . ان المقياس الكبير الذي جرت على اساسه المقارنة ، اي على مستوى المحافظات ، لا يعطي سوى صورة عامة عن وضع النشاط الصناعي والعلاقات الارتباطية بين توزيع السكان وتوزيع الايدي العاملة في الصناعة . وحتى تتكون لدينا صورة دقيقة ومفصلة فلا بد وان نؤكد في دراساتنا المقبلة على التباين الجغرافي على اساس عدد كبير من الوحدات الاحصائية (census tracts) .

التوزيع الجغرافي للكويتيين وغير الكويتيين في الصناعة .

لا بد في دراسة العلاقات الارتباطية بين المناطق الجغرافية وتباين توزيع نسب تركز الايدي العاملة في مختلف النشاطات الاقتصادية من الاخذ بنظر الاعتبار تباين تركز السكان . ان الاحصائيات والبيانات المتوفرة لدينا في الجدول (٢) توضح ان الكويتيين يتركزون بشكل رئيس في مناطق الضواحي وقرى محافظة الكويت . ففي هذه المناطق وصلت نسبتهم في عام ١٩٧٠ الى ٦٥٪ من مجموع السكان . اما مدينة الكويت فقد تضمنت اقل نسبة من السكان الكويتيين اذ كانت حوالي ٢٧٪ بينما وصلت نسبة غير الكويتيين حوالي ٧٣٪ من مجموع السكان . والذي يفسر هذه الظاهرة وكما هو الحال في معظم المناطق الحضرية والمدن الرئيسة فان تدهور المناطق السكنية في مراكز المدن وتوسع الخدمات التجارية في مركز المدينة يؤدي الى هجرة الى خارج المدينة . والذي يهاجر عادة هو القادر على ايجاد بديل سكني . كذلك فان مركز المدينة عادة هو منطقة تركز المهاجرين وخاصة الجدد منهم . وهؤلاء هم اقل قدرة على التنقل وتبديل مساكنهم ، ولهذا يستمرون في التركز في وسط المدينة . والواقع ان هناك احتمالا بأن تكون هذه النسبة في ارتفاع مستمر . اما محافظة الاحمدي فتكاد نسب الكويتيين وغير الكويتيين تتساوى فيهما . فالكويتيون يشكلون حوالي ٥ر٥١٪ . الا ان نسبة الكويتيين تنخفض مرة اخرى في محافظة حوالي اذ تصل الى حوالي ٤٤٪ من مجموع السكان (شكل ٣) .

واذا ما قارنا بين نسب توزيع السكان العاملين في الصناعة من كويتيين وغير كويتيين فاننا نلاحظ ظاهرة ملفتة للانتباه وهي ان الذين يتركزون في النشاط الصناعي معظمهم من غير الكويتيين ، فبينما وصلت نسبة الكويتيين في الصناعة ١٥٪ كانت لغير الكويتيين ٨٥٪ . وهذا التوزيع لا يتناسب مع نسب توزيع السكان العام اذ ان الكويتيين شكلوا ٤٧٪ من مجموع السكان . وتعتبر منطقة الاحمدي اكبر منطقة لتركز الايدي العاملة الكويتية في الصناعة ٢١٪ . بينما بلغت اقل نسبة في مدينة الكويت حيث كانت ٦٪ من مجموع الايدي العاملة في الصناعة . اما محافظة حولي فقد ضمت حوالي ١٥٪ من العاملين في الصناعة من الكويتيين . واذا اخذنا ضواحي وقرى محافظة الكويت وجدنا ان النسبة كانت ٦ر١٧٪ بالنسبة للكويتيين او ما يقابل ٤ر٨٢٪ لغير الكويتيين . (شكل ٤)

الخلاصة :

ان دراسة عامة وشاملة للتباين الجغرافي والنشاط الصناعي وتوزيع العاملين في الصناعة تحتاج كما ذكرنا لمزيد من التفصيلات والمعلومات الاحصائية

لعدد كبير من الوحدات الاحصائية ، كما تحتاج الى بيانات عن متغيرات وعوامل اقتصادية وغير اقتصادية ذات ارتباط بالنشاط الصناعي . كما ان قدرتنا على توقع الانماط والاشكال التي اتخذها النشاط الصناعي ثم التغيرات المكانية التي صاحبت تبدل الانماط يحتاج الى مقارنات بين فترات زمنية تتصف بالتطابق الاحصائي . ان توافر البيانات والاحصائيات ضروري لتنبؤ وتوقع الانماط والتغيرات المتوقعة حتى نستطيع قيادة عملية تخطيطية نرى فيها متطلبات المستقبل الصناعي واحتياجاته . وكل الذي قصدناه من هذه الدراسة اعطاء مقدمة او نظرة عامة عن الصناعة وابعاد تطورها معتمدين على بضعة متغيرات لكي يتوفر للقاريء والباحث بعض الاولويات التي لا بد من معرفتها عن النشاط الصناعي وقطاعاته المختلفة في الكويت .

ان مشكلات عدم توفر الاحصائيات من ناحية وعدم تناسق المعايير المستخدمة في قياس هذه الاحصائيات ، واختلاف المصادر في التقديرات ، وتباين المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالانتاج الصناعي والمؤسسات الصناعية يؤدي الى تشويش وتضارب في البيانات والمعلومات المتعلقة بدراسة ظاهرة التطور الصناعي . وعلى الرغم من المحاولات التي جرت لتنظيم البيانات في الكويت بعد ١٩٦٥ فان هناك تناقضا واضحا بين العديد من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في اجراء الدراسات وتقييم النتائج . ولهذا فان المقارنة الزمنية تصبح صعبة في بعض الاحيان الى درجة يصعب معها استخلاص نتائج دقيقة . ان هذا النوع من المشكلات يواجه معظم الدول النامية . ومع ذلك فان وضع الكويت اذا ما قورن مع الكثير من الدول الاخرى يعتبر متطورا نوعا ما .

وفي ضوء البيانات والاحصائيات الواردة في هذه الدراسة نستطيع القول بأن الكويت شهدت تطورا ملحوظا في مجالات الصناعة . وقد اقترنت النهضة الصناعية بتزايد الدخل من النفط الذي اتاح الفرصة لتوفير رؤوس الاموال وزيادة حجم الاستثمارات والقروض للقطاع الخاص لتطوير المشاريع الصناعية ، بالاضافة الى تطوير القطاع العام . وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت التنمية الصناعية في البداية الا ان تزايد حجم السكان وتوافر الايدي العاملة الفنية وتحسن دخل الفرد وتوسع السوق الاستهلاكية وتطوير وتنشيط المرافق والخدمات ادى الى تطور واسع في القطاع الصناعي من الناحيتين الكمية والنوعية . وقد بينا في هذه الدراسة انواع الصناعات المختلفة في الكويت واعداد المؤسسات التابعة لكل صناعة واعداد المشتغلين بها . كذلك اوضحنا تباين التوزيع الجغرافي للصناعات وارتباط ذلك بالكويتيين وغير الكويتيين من السكان .

وختاما يمكن القول ان هناك فرصا كبيرة لاجراء الابحاث في هذا المجال . فهناك حاجة ماسة لدراسة تفصيلية تجرى على مستوى وحدات الاشراف الاحصائية لنخرج بنتائج اكثر دقة . ثم لا بد من دراسة العلاقات القائمة بين عوامل ومتغيرات متداخله ومتشابكه بعلاقاتها مع بعضها البعض كالايدي العاملة وحركة المواصلات وتوزيع النشاطات الاقتصادية كالتجارة والخدمات .

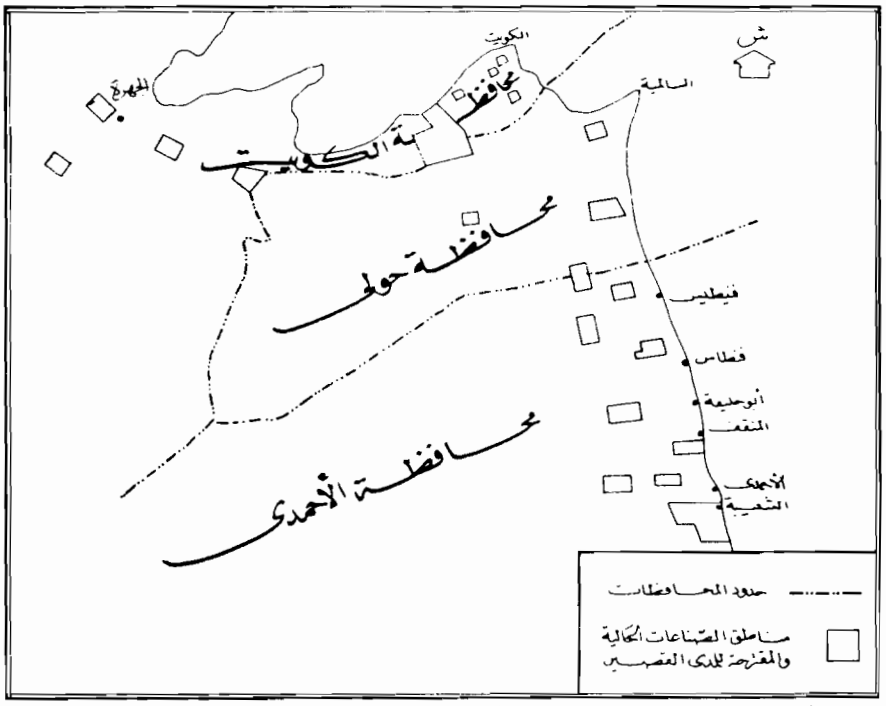

شكل (١) توزيع الصناعات في الكويت حسب المحافظات ومدينة الكويت .

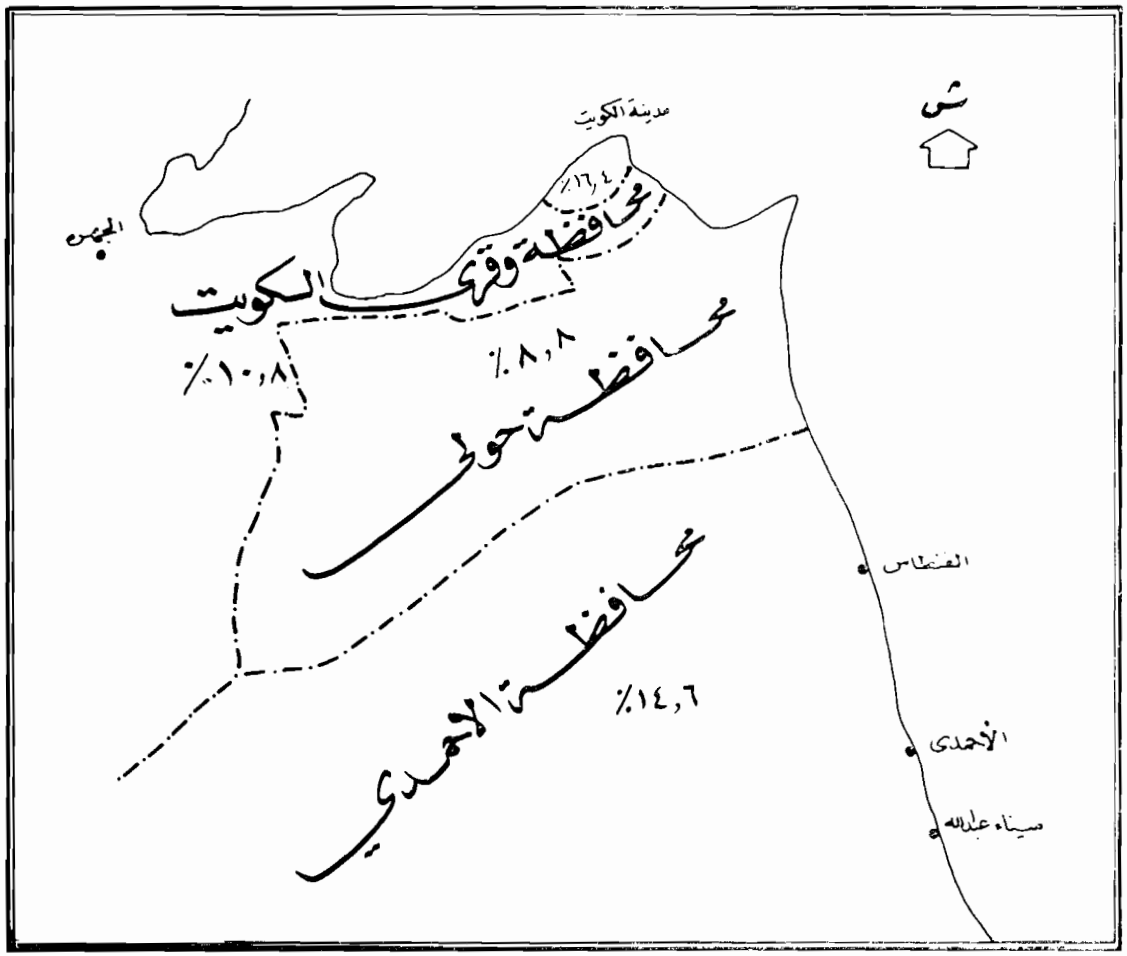

شكل (٢) نسب جميع العاملين في الصناعة (كويتيون وغير كويتيين) حسب المحافظات ومدينة الكويت .

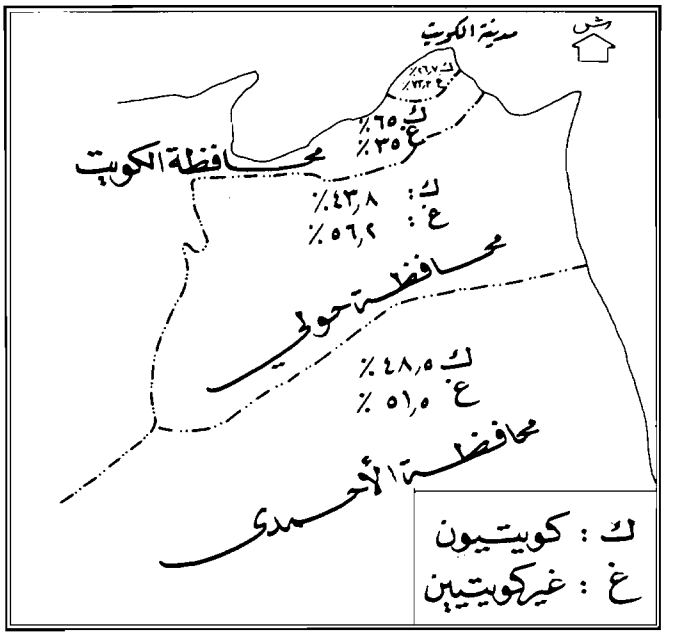

شكل (٣) توزيع نسب السكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب المحافظات ومدينة الكويت

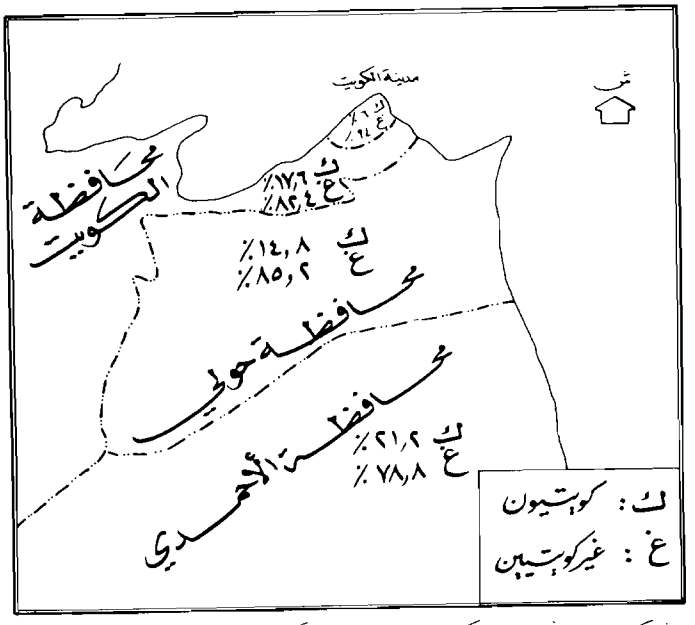

شكل (٤) نسب الكويتيون وغير الكويتيين العاملين في الصناعة حسب المحافظات ومدينة الكويت.

هوامش البحث : ــ

١ ــ The International Bank for Reconstruction and Development. **The Economic Development of Kuwait.** Baltimore, Maryland : The John Hopkins Press, 1965. p. 24

٢ ــ Mountjoy, Alan B. **Industrialization and Underdeveloped Countries.** Chicago, Ill. : Aldine Publishing Co., 1968. p. 80.

٣ ــ **IBID.,** p. 42.

٤ ــ Kuznests, Simon. **Economic Growth and Structure.** New York : W. Norton and Co., 1965. pp. 197 208

٥ ــ El - Mallakh, R agaei. **Economic Development and Reg.onal Cooperation**. Kuwait : Chicago : The University of Chicago press, 1968. p. 108.

٦ ــ مجلس التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ . الكويت** . ص ٧٧ .

٧ ــ **Kuwait Chamber of Commerce and Industry.** "The Industrial Situation in Kuwait." March 1966, p. 20.

٨ ــ **Ministry of Foreign Affairs.** "Conference on Industrial Development in the Arab Countries." Kuwait : 1966. Vol. 2. p. 60.

٩ ــ **IBID.,** p. 42

١٠ ــ مجلس التخطيط . **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ، ١٩٦٧/١٩٦٨ ــ ١٩٧١/١٩٧٢** (الكويت ، ١٩٦٨) . ص ٣٨ .

١١ ــ برهان غزال و د. عادل الزعيم . **التطور الصناعي في الكويت .** (الكويت . مكتب الدراسات والبحوث للشئون العربية والافريقية ، ١٩٧٣) . ص ١٥٥ .

١٢ ــ د. احمد ابو اسماعيل . **الصناعة في الكويت والشرق الاوسط .** (كلية التجارة ، جامعة الكويت) . ملزمة غير منشوره وبدون تاريخ ص ٣٩ .

١٣ ــ مجلس التخطيط . **المصدر السابق .** (هامش ١٠) . ص ٣٧ .

١٤ ــ نفس المصدر . ص ١٧٧ .

١٥ ــ El-Mallakh. **OP. CIT.** p. 109.

١٦ ــ مجلس التخطيط **المجموعة الاحصائية السنوية** . المصدر السابق (هامش ٦) . ص ١٢٦ ــ ١٦٩ . انظر ايضا : بنك الكويت المركزي . **التقرير السنوي السادس .** (الكويت ، ١٩٧٥) . ص ١١٤ .

١٧ ــ برهان وغزال والزعيم . **نفس المصدر السابق** . (هامش ١١) . ص ١٠٨ .

١٨ ــ بنك الكويت المركزي . **المصدر السابق** . (هامش ١٦) . ص ١٧٧ .

١٩ ــ مجلس التخطيط . المجموعة الاحصائية السنوية . **المصدر السابق** . (هامش ٦) . ص ١٣١ .

٢٠ ــ دولة الكويت . **منطقة الشعيبة الصناعية** . الكويت ، مطبعة حكومة لكويت ، ١٩٧٤ .

٢١ ــ د. محمد علي الفرا . **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** . الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٣ ، ص ١٣١ . بنك الكويت المركزي . **المصدر السابق** . مجلس التخطيط . المجموعة الاحصائية السنوية . **المصدر السابق** . مجلس التخطيط . نتائج احصاء الانتاج الصناعي . الكويت . سنة ١٩٧٢ .

٢٢ ــ مجلس التخطيط . **المصدر السابق** (هامش ٦) . ص ٢٣١ .

٢٣ ــ المصدر السابق . ص ١٣١ . انظر ايضا . دولة الكويت . **منطقة الشعيبة الصناعية** (هامش ٢٠) . ص ٢٠ .

٢٤ ــ مجلس التخطيط . **المصدر السابق** . ص ٣٠ .

٢٥ ــ مجلس التخطيط . **نتائج احصاء الانتاج الصناعي** (هامش ٢١) . ص١ــ ٦ .

٢٦ ــ مجلس التخطيط . **الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٦** . (الكويت ، الادارة المركزية) ا انظر ايضا . مجلس التخطيط . **نتائج احصاء الانتاج الصناعي** . (هامش ٢١) ، مجلس التخطيط . **التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠** . (الكويت) ص ٣٨ ــ ١٠٣ .

٢٧ ــ مجلس التخطيط . نتائج احصاء الانتاج الصناعي . **المصدر السابق** . ص ٦ .